

وضعية القروض الإستهلاكية للأسر التونسية



تطور قائم القروض (إجمالي القروض المسندة من طرف البنوك للمستهلكين) المسلمة من طرف البنوك التونسية إلى الأسر التونسية، وحسب آخر أرقام البنك المركزي التونسي، من 10.7 مليار دينار في شهر ديسمبر 2010 إلى 22.5 مليار دينار في شهر ديسمبر 2017، أي بزيادة بـ110 في المائة. وتمثل هذه القروض حوالي 29 بالمائة من إجمالي القروض المسندة من طرف البنوك للإقتصاد الوطني (مهنيين وخواص).

ومن سنة لأخرى تطورت القروض المسلمة من طرف البنوك للأسر التونسية بـ5.7 بالمائة سنة 2015، و 10 بالمائة سنة 2016 و 9.9 بالمائة سنة 2017.

ويتوزع قائم القروض المسلمة من طرف البنوك، إلى حدود شهر ديسمبر 2017، كما يلي:

- 10.2 مليار دينار لشراء مسكن جديد، أي 49.7 بالمائة من إجمالي قائم القروض،
- 9.1 مليار دينار لتحسين مسكن، أي 41 بالمائة من إجمالي قائم القروض،
- 2.9 مليار دينار قروض إستهلاكية قصيرة،
- 317 مليون دينار قروض لشراء سيارة،
- 4.5 مليون دينار كقروض جامعية،

وتبعاً للتعريف المعتمد للقروض الإستهلاكية (قروض تحسين مسكن، قرض شراء سيارة، قرض إستهلاك عادي، قرض جامعي...)، فإن حجمها يمثل 50.3 بالمائة من إجمالي القروض المسلمة من طرف البنوك للأسر التونسية، وتطورت بين ديسمبر 2011 وديسمبر 2017، بنسبة 71 بالمائة. ومن حيث تقسيمها حسب مدة التسديد تنقسم القروض الإستهلاكية إلى 76 بالمائة قروض متوسطة وطويلة المدى، و 24 بالمائة قروض قصيرة المدى. وخلال سنة 2017، إزداد قائم القروض المسلمة من طرف البنوك بـ2030 مليون دينار مقابل زيادة بـ1942 مليون دينار خلال سنة 2016 و بـ1003 مليون دينار خلال سنة 2015. وبالنسب المئوية شهدت القروض لشراء مسكن جديد أكبر نسبة من النمو، حيث تطورت قروض تحسين المسكن بنسبة 8 بالمائة خلال سنة 2017، وقروض شراء السيارة بنسبة 7.8 بالمائة، والقروض الإستهلاكية القصيرة بنسبة 10 بالمائة، وقروض السكن الجديد بنسبة 11.1 بالمائة.

من جهة أخرى بلغ حجم القروض التي في حالة نزاع أو صعوبة الإستخلاص والمسلمة من طرف البنوك ما قدره 854 مليون دينار سنة 2016، بزيادة بـ 18.4 بالمائة مقارنة بسنة 2015.

وبالإطلاع على نسبة الفائدة الموظفة من طرف البنوك على القروض في تونس وحسب جدول تعريفاتها، نتيبن أنه:

- تتراوح نسبة الفائدة الموظفة على القروض الإستهلاكية بين "نسبة فائدة السوق المالية+5" و "نسبة فائدة السوق المالية+7"
- تتراوح نسبة الفائدة الموظفة على قروض بناء مسكن والقروض العقارية بين "نسبة فائدة السوق المالية+3.25" و "نسبة فائدة السوق المالية+9"
- تتراوح نسبة الفائدة الموظفة على القروض طويلة المدى كقروض شراء مسكن، بين "نسبة فائدة السوق المالية+4" و "نسبة فائدة السوق المالية+7" أي بين 9.75% و 12.75%.

وتعتبر هذه النسب هي الحد الأقصى في السياسة التجارية لكل بنك، إلا أنها لا يجب أن تتجاوز في كل الحالات النسب القصوى المحددة من طرف وزارة المالية بمقتضى قرار، والتي تتم مراجعتها بصفة دورية كل ستة أشهر. وقد صدر بتاريخ 6 مارس 2018، قرار السيد وزير المالية والذي ضبط هذه الحدود القصوى كما يلي:

- قروض الإستهلاك: معدل نسبة الفائدة الفعلية والذي بلغ 9.06 وبالتالي فإن نسبة الفائدة المشطة لا يجب أن تتجاوز 10.87 بالمائة،
- قروض السكن الممولة على الموارد الذاتية للبنك: نسبة الفائدة الفعلية 8.20 بالمائة، وبالتالي فإن نسبة الفائدة المشطة تبلغ 9.84 بالمائة،

وللتذكير فإنه بمقتضى القانون عدد 64 لسنة 1999 والمؤرخ في 15 جويلية 1999 والمتعلق بنسبة الفائدة المشطة، فإنه تسلط عقوبة بالسجن لمدة ستة أشهر أو بخطية تتراوح بين 3 آلاف وعشرة آلاف دينار، أو بإحدى العقوبتين كل من أسند قرضا بنسبة فائدة مشطة. ويتم تحديد نسبة الفائدة المشطة كل ستة أشهر باعتماد معدلات نسب الفائدة الفعلية الإجمالية (Taux Effectif Global) والتي تأخذ بعين الإعتبار كل النفقات المتعلقة بالقرض من أصل وفوائد وعمولات....

من جهة أخرى تُعتبر الصناديق الاجتماعية مصدرا آخر للقروض لفائدة المستهلك، خاصة من الموظفين العموميين. ويؤكد تقرير النشاط للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لسنة 2015 أن التوجه في مجال القروض إرتكز على تحويل الإعتمادات المخصصة لقروض السكن وقروض السيارات، نحو القروض الشخصية والتي يتم تسديدها في غضون سنة وتُمكن المنخرط من مجابهة المصاريف الطارئة والعرضية. وبلغ حجم القروض المسلمة لمنخرطي الصندوق خلال سنة 2015، 14.5 مليون دينار، مقابل 8 مليون دينار سنة 2014.

حسب آخر البحوث المنجزة من طرف المعهد الوطني للإستهلاك والتي شملت عينة تمثيلية من المستهلكين من شريحتي الشباب (18-35) والكبار (+50 سنة)، فإن مستويات الأفراد الذين هم في حالة تسديد قرض أو دين كما يلي:

- 28.4 بالمائة من العينة 18-35 هو في حالة تسديد دين أو قرض،

- 35 بالمائة من الذين سنهم أكثر من 50 سنة هم في حالة تسديد دين أو قرض.

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام المتعلقة بالقروض الإستهلاكية لفائدة الأسر التونسية والمسجلة من طرف البنك المركزي التونسي، لا تعكس الواقع نظرا لغياب معطيات تتعلق بالشراءات بالتقسيط من المحلات والمساحات التجارية خاصة للمواد الكهرومنزلية.

كما أن آخر المعطيات المتوفرة حول "الروج" للأجراء أو السحب على الحساب (découvert bancaire) من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية تؤكد أن حجمه لا يتجاوز 471 مليون دينار وهو ما يمثل 3 بالمائة من إجمالي القروض المسلمة للأسر و 0.9 بالمائة من إجمالي القروض المسلمة من طرف البنوك. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الفائدة على الروج تعتبر مرتفعة، وبلغت إلى حدود شهر مارس 2018، 12.61 بالمائة.